الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

MAR 30 1992

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ٥٢

الرئيس : السيد الفاروبينيدا (السلفادور)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد الشمالي (الامارات العربية المتحدة)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

../..

Distr, GENERAL
A/C.3/46/SR.52
19 March 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب ادراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وارسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Services, Room DC2_750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

تولى الرئاسة في غياب الرئيس نائب الرئيس

السيد الفارو بينيدا (السلفادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/46/67 ، A/46/70 ، *A/46/71_E/1991/9 ، A/46/72 و 81 و 83 و 85 و 95 و 96 و 99 و 117 و 121 و 135 ، A/46/166_E/1991/71 ، A/46/183 ، A/46/184_E/1991/81 ، *A/46/205 ، و 210 و 226 و 260 و 270 و 273 و 290 ، A/46/292_S/22769 ، A/46/294 ، A/46/304_S/22796 ، A/46/312 و 322 و 331 و 332 و 351 و 367 و 402 و 424 و 467 و 485 ، A/46/486_S/23055 ، A/46/493 و 526 و 582 و *587 ، A/46/598_S/23166 ، A/C.3/46/L.25)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/46/3 (الفرع السادس من الفصل جيم) ، A/46/24 و 473 و 542 و 543 و 603 و 609 و Add.1 و Add.2 و 616 و Corr.1 و 420 و 421 و 422 و 504 و L.2/Rev.1 ، A/C.3/46/L.3 و *L.26 و L.34_L.36 و L.38 و L.39)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/46/3 الفرع السادس من الفصل جيم) ، A/46/401 ، و 466 و 529 و 544 و 606 و 647 و L.51/46/C.3/A)

١ - السيدة برغوثي (المراقبة عن فلسطين) : قالت إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة استمرت في التدهور من جميع نواحيها ولاسيما منذ بداية الانتفاضة في ١٩٨٧ . فلقد قتل ما يزيد عن ٥٠٠ ١ فلسطيني تمثل نسبة الأطفال فيهم ٢٥ في المائة ، وجرح ٠٠٠ ١١٨ شخص وجعلت فترات منع التجول الطويلة الفلسطينيين سجناء في بيوتهم . وتسببت الغازات المسيلة للدموع في اجهاض ٠٠٠ ٨ من النساء الحاملات ، وبلغ عدد البيوت التي هدمت

(السيدة برغوثي ، المراقبة عن فلسطين)

أو ختمت بالشمع الأحمر أكثر من ٠٠٠ ٢ بيت . وفرضت قيود على تنقلات الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة . وأضافت أن السلطات الاسرائيلية تعجل في بناء مستوطنات جديدة وانه صودرت أراضي يملكها الفلسطينيون . وتسيطر اسرائيل حاليا على حوالي ثلثي أراضي الضفة الغربية و٦٠ في المائة من أراضي قطاع غزة . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قدر عدد الاسرائيليين الذين استوطنوا في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ٠٠٠ ٢٢٩ شخص وتخطط السلطات الاسرائيلية لكي يتضاعف في السنوات الخمس القادمة عدد المستوطنين في الضفة الغربية .

٢ - ومضت تقول إن السلطات الاسرائيلية تواصل تدابيرها القمعية من أجل السيطرة على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وقد فرضت قيود على استعمال المياه لأغراض السقي بالنسبة للفلسطينيين الذين حظر عليهم أيضا حفر الآبار دون إذن السلطات العسكرية الاسرائيلية التي ترفض السماح لهم بذلك في معظم الحالات .

٣ - وأضافت قائلة إن عدد الفلسطينيين المحبوسين في السجون الاسرائيلية بلغ في بعض الأحيان ٠٠٠ ١٢٠ شخص . وخلال الانتفاضة أخضع ٠٠٠ ١٥ شخص لنظام الاعتقال الاداري . وقد خلصت هيئة العفو الدولية في تقريرها لشهر تموز/ يوليه ١٩٩١ الى أن القوات العسكرية الاسرائيلية عمدت في السنوات الأخيرة الى الاستعمال المفرط للقوة والضرب العقابي على نطاق واسع أثناء عمليات القاء القبض على المشبوهين ونقل المعتقلين الى مراكز الاعتقال حيث يجري تعذيبهم ويعاملون معاملة سيئة بغية الحصول على المعلومات أو الاعترافات .

٤ - وقالت إن وفدها يوجه الانتباه الى المحنة المأساوية للفلسطينيين الذين أرغموا على مغادرة الكويت وأولئك الذين لا يزالون يعيشون فيها في ظروف مريعة .

٥ - وأضافت قائلة إن الشعب الفلسطيني سيواصل كفاحه لنيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وهو ما لا يمكن تحقيقه الا بانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس .

٦ - السيد مايكوك (بربادوس) : قال إن بلده يكاد يكون طرفا في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان . وأن دستور بربادوس يكفل الحريات الأساسية لجميع الأشخاص ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد أو الجنس . وأن حكومته عدلت تشريعاتها المحلية حيثما لزم ذلك بغية إنفاذ صكوك حقوق الإنسان التي هي طرف فيها .

٧ - ومضى يقول إن الهيئتين التعاهديتين تقوم بدور حيوي في رصد تنفيذ صكوك حقوق الإنسان . وأن وفده يساوره قلق بالغ بشأن أزمة التمويل التي تعرقل بشدة أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب . وأضاف أن وفده أحاط علما في هذا الصدد بملاحظات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/46/650 وبالجهود التي بذلها مؤخرا من أجل تنظيم تمويل هاتين الهيئتين وأعرب عن أمله في أن يتخذ قريبا الاجراء المناسب .

٨ - واستطرد يقول إن لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان يقومان بدور حيوي في حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم خاصة وأن الدول لا تفي دوما بالتزاماتها على نحو كامل . وأن دخول اتفاقات جديدة حيز النفاذ وانتشار الديمقراطية والصورة الجديدة التي أصبح عليها الوضع الدولي تمثل تحديات جديدة بالنسبة لمركز حقوق الإنسان الذي لا يمكنه أن يستجيب على نحو ملائم إلا اذا ما توفرت له الموارد اللازمة ، ولذلك فإن وفده يسره أن يلاحظ أنه قد خصصت موارد اضافية للمركز في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وأن برامج المساعدة التقنية التي يديرها المركز تعتبر ذات أهمية حاسمة ، وأن بلده يتطلع الى استضافة حلقات تدريبية تنظم داخل هذا الاطار . وقال إنه ينبغي الثناء أيضا على المركز لقيامه في عام ١٩٩١ ، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية برعاية مشاورات دولية بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وحقوق الإنسان ولقيامه في عام ١٩٩٠ بتنظيم مشاورة عالمية بشأن إعمال الحق في التنمية باعتباره أحد حقوق الإنسان .

٩ - ومضى يقول إن وفده يلاحظ مع الارتياح الدور الهام الذي تقوم به مختلف الأفرقة العاملة التي انشأتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات . ويأمل في أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها السابعة

(السيد مايكوك ، بربادوس)

والأربعين مشروع مجموعة مبادئ لحماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية . وأضاف أن وفده يعتبر أيضا أن حجرات المنظمات غير الحكومية والمقررين الخاصين والممثلين أمر لا غنى عنه لتعزيز حقوق الإنسان .

١٠ - ومضى يقول إن اللجنة الثالثة أكدت بشدة إنشاء نظمها في قضايا حقوق الإنسان على مسألة الديمقراطية ودور القانون واجراء انتخابات حرة ونزيهة وتجاهلت فعليا الجوانب الأخرى . وقال إن المناقشة الحقيقية ينبغي أن تركز على كامل مجموعة القضايا المتصلة بالتمتع بحقوق الإنسان .

١١ - واستطرد يقول إن بربادوس ، بوصفها بلدا له تقاليد برلمانية يرجع عهدها الى أكثر من ثلاثمائة سنة ، شديدة التعلق بمبدأ اجراء انتخابات نزيهة ودورية وتحترم حكم القانون احتراما كبيرا . وتعارض بحزم كل استخفاف بارادة الشعب المعرب عنها بحرية عن طريق الاقتراع . ولقد سارعت في هذا الصدد بادانة عملية الاطاحة برئيس هايتي المنتخب بطريقة ديمقراطية ، التي جرت مؤخرا ، ولئن كانت حكومته تؤمن بأنه لا ينبغي للدول أن تتخذ من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ستارا لانتهاكات حقوق الإنسان ، فإن ذلك لا يمنعها من أن تعارض بقوة قيام أية دولة باستخدام حقوق الإنسان وسيلة لتنفيذ برنامجها السياسي الخاص بها .

١٢ - وقال أن هناك صلة قوية بين الديمقراطية والتنمية . فمهما كان مقدار الحرية التي يتمتع بها الشعب ، يكون أي نظام ديمقراطي عرضة للانهيار تحت وقع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستمرة . ويتفق وفده مع الأمين العام في أنه ينبغي دعم الديمقراطية بمستوى أدنى من الرفاه .

١٣ - ومضى يقول إن من شأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ أن يتيح فرصة ثمينة لاستعراض التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان طوال الأربعين سنة الأخيرة . وأعرب عن أمله في أن يستقصي المؤتمر جميع السبل للتوصل الى توافق في الآراء لكي يمكن تعزيز ما تبذله الأمم المتحدة من جهود حيوية في ميدان حقوق الإنسان .

١٤ - السيدة باش طبجي (تونس) : قالت إنه مع اتضاح ملامح النظام العالمي الجديد بدأت قضايا حقوق الإنسان تطفو الى السطح من جديد . وإن وفدها يود أن يؤكد مجددا تأييده لجهود الأمم المتحدة في هذا الميدان ، بما في ذلك وضع مختلف صكوك حقوق الإنسان والتشغيل الفعال للهيئات التعاهدية ذات الصلة رغم صعوباتها المالية . وسيتيح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فرصة ثمينة للقيام بتبادل بناء لوجهات النظر بشأن حقوق الإنسان ولإعادة تأكيد المبادئ الأساسية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وقالت إن وفدها يعلق في هذا الصدد أهمية خاصة على عملية الإعداد للمؤتمر وهو مستعد لاستضافة المؤتمر الاقليمي لافريقيا في عام ١٩٩٢ .

١٥ - وأضافت قائلة إن حقوق الإنسان تشكل في جملتها حقوقا غير قابلة للتجزئة ومترابطة . فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تقل أهمية عن الحقوق المدنية والسياسية . علاوة على أن هذه الحقوق تندرج تحت الحق في التنمية الذي يعتبر في معناه الواسع مفهوما علويا يشمل جميع حقوق الإنسان .

١٦ - واستطردت تقول إن الأهمية المتزايدة لحقوق الإنسان تقتضي من المجتمع الدولي أن يضاعف أنشطة رصدها الذي ينبغي له - اذا ما أراد الحفاظ على مصداقيته - أن يحجم عن تسييس القضايا أو توجيه الادانات . فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يعني بالتحديد توخي نهج تعاوني يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي .

١٧ - وأضافت أن الدول أيضا مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها . وقالت إن تونس السائرة في درب الديمقراطية والتعددية ملتزمة بثبات بحقوق الإنسان والحريات الفردية وهي تعمل دون هوادة من أجل تعزيز هذه الحقوق .

١٨ - وأردفت تقول إن الأفراد والمجموعات التي ينتمون اليها مسؤولون أيضا عن حماية حقوق الإنسان . ومن المؤسف أن الحركات الدمجية الدينية تمارس العنف المنظم ضد جميع الذين لا يعتنقون نظامها . وترمي أيديولوجيتها ، اللامتسامحة ، بصورة أساسية ، الى تسليط أسوأ أشكال الشمولية تخلفا على الأفراد وحرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية ، ويمثل تطرف وعنف هذه الحركات تهديدا حقيقيا لحقوق الإنسان . وقالت إنها تأمل لذلك في أن يحيط المجتمع الدولي علما بذلك ويرد على هذا التهديد .

١٩ - السيد مافروماتيس (قبرص) : قال إن حكومته تعتبر مؤتمر عام ١٩٩٢ العالمي لحقوق الإنسان من أهم لقاءات العقد . وينبغي للمؤتمر ولجنته التحضيرية تقييم التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان والنظر في سبل تعزيز تنفيذ المعايير القائمة وفتح آفاق جديدة في العلاقات بين الدول ذات السيادة والمجتمع الدولي .

٢٠ - وأضاف أن قبرص يحزنها جدا أن تلفت انتباه اللجنة الثالثة الى ما غدت عليه حالة حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من جمهورية قبرص في أعقاب الاحتلال التركي . وقال إنه على الرغم من قرار مجلس الأمن ٧١٦ (١٩٩١) الذي يؤكد من جديد قرارات المجلس السابقة بشأن هذه المسألة ، وبصرف النظر عن القرارات المماثلة التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، فإن الانتهاك المنظم لا يزال مستمرا دون موادة ولا تزال نسبة ٣٧ في المائة من الأراضي القبرصية تحت الاحتلال .

٢١ - وأضاف أن ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين قد اقتلعوا بالقوة من ديار أجدادهم ولم يسمح لهم بالعودة حتى الآن . وقال إن القبارصة واليونانيين والأتراك على حد سواء لا يسمح لهم بالتنقل من جزء لآخر من الجزيرة . ولا تزال تركيا ماضية في سياسة استقدام المستوطنين المقدر عددهم حاليا بما يزيد عن ٦٥ ٠٠٠ شخص . وليس القبارصة اليونانيين وحدهم هم الذين يعانون من هذه السياسة . فلقد غادر الجزيرة منذ ١٩٧٤ ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك نتيجة لتزايد البطالة وحالات انتهاك حقوق الإنسان . وألغيت عمليات مراقبة جوازات السفر بين تركيا وقبرص ، الأمر الذي أدى الى تسهيل التدفق المستمر للمستوطنين . وبالاضافة الى ذلك تعمد تركيا الى تغيير الأسماء التاريخية في المناطق المحتلة وبذلك تقوم بنهب تراث قبرص الثقافي الفني .

٢٢ - وأضاف أن أحد أشد جوانب المأساة القبرصية اثارة يتمثل في مصير القبارصة اليونانيين البالغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ شخص الذين يعيشون في إحدى جيوب المنطقة المحتلة منذ عام ١٩٧٤ ، اذ لم يبق منهم الآن سوى بضع مئات . وقال إن هؤلاء محرومون من العناية الطبية والمرافق التعليمية ولا يسمح للأطباء القبارصة اليونانيين أن يستوطنوا هناك أو أن يقوموا بزيارات منتظمة الى هناك ، ولا يسمح لأية مدارس للتعليم العالي بالعمل هناك ، الأمر الذي يضطر معه جميع الشباب الى الانتقال الى قبرص الحرة حيث لا يسمح لهم بالعودة من هناك . وهذا

(السيد مافروماتيس ، قبرص)

يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب كما أن نفس الشيء ينطبق على سياسة الاستيطان التركية .

٢٣ - وأردف يقول إن عدد المفقودين يربو على ١٦٠٠ شخص ، والكثيرون منهم من النساء والأطفال . وهناك أدلة على أن الكثيرين منهم لا يزالون على قيد الحياة بعد اعتقالهم ، مما يحمل على التعلل بآمال معقولة في امكانية تحديد مصيرهم بسرعة . وقال إنه من الضروري أن تتعاون تركيا مع لجنة المفقودين في قبرص وإنه يجب ايجاد سبل لتعزيز هذه اللجنة . وأعلن أن حكومته ، ستواصل تعاونها في معالجة هذه المسألة وانها ستضطر اذا ما أصرت تركيا على رفض التعاون الى اللجوء الى الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو الى الهيئات الاقليمية ، المختصة ، طلبا للانتصاف .

٢٤ - واستطرد قائلا إن التطورات الدولية التي استجدت مؤخرا زادت في أمل الشعب القبرصي في أن جميع الدول ستحترم القانون الدولي في نهاية المطاف وأن الأمم المتحدة ستكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمسألة قبرص . وقال إن حكومته تدعو الحكومة التركية الجديدة الى استهلال عهد جديد في المنطقة والسماح للطائفتين القبرصيتين بالتعايش بسلام .

٢٥ - السيد آلنيك (أوكرانيا) : قال إن مسألة الأقليات الوطنية تبين مرارا أنها من العوامل الرئيسية التي تعكر صفو العلاقات بين الدول ، وتستخدم ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ولزعزعة استقرار الحكومات والتحريض على الحروب الأهلية . وقال إن الاتفاقات ذات الصلة بمعالجة القضية لا تكفي بالغرض فيما يتعلق بتنظيم مثل هذه المسائل الحساسة .

٢٦ - وأضاف أن وفده يرى أن الهيئات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان المنشأة بموجب الصكوك الدولية القائمة ، وعلى رأسها لجنة حقوق الإنسان لها من الامكانات ما يجعلها مؤهلة على نحو جيد لمعالجة مسألة عدم التمييز وحماية الأقليات . وأضاف أنه ينبغي للدول الأعضاء تقديم تقارير شاملة عن الطرق التي تعتزم اتباعها في حماية حقوق الأقليات الوطنية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية . وتلاحظ أوكرانيا مع

(السيد آلنيك ، أوكرانيا)

الارتياح ما اتخذته لجنة حقوق الإنسان من خطوات التعجيل بخطى أعمالها . وعلى الهيئات التعاهدية الأخرى أن تصب اهتمامها هي الأخرى على هذه المسألة .

٢٧ - وأشار الى الوثيقة A/46/273 التي تتطرق الى احتياجات الأقليات الأوكرانية والبلغارية المقيمة في بلغاريا وأوكرانيا ، والى الوثيقة A/46/467 ، التي تتضمن اعلانا بشأن مبادئ التعاون بين هنغاريا وأوكرانيا بما يكفل احترام حقوق الأقليات الوطنية ، فقال إنها وثيقة هامة من الناحية القانونية .

٢٨ - وذكر أن الأقليات الوطنية التي تعيش في أوكرانيا يربو عددها على ١٠٠ أقلية وطنية . وأضاف أن برلمان أوكرانيا قام منذ بضعة أيام فقط باعتماد اعلانا بشأن حقوق الأقليات يكفل لجميع الناس ، من مجموعات وطنية ومواطنين يعيشون في اقليمها ، المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في البقاء في مناطق الاستيطان التقليدية وفي استعمال لغة الأم ، وذلك في ميادين التعليم والصناعة وتلقي المعلومات ونشرها . أما في المناطق التي تعيش فيها العديد من الأقليات الوطنية بأعداد كبيرة في وئام ، فإنه يمكن استعمال اللغة المقبولة لدى السكان ككل في أي منطقة معينة الى جانب اللغة الرسمية لدولة أوكرانيا . وأضاف أن الدولة تكفل لجميع المواطنين على مختلف جنسياتهم الحق في القيادة وفي استعمال رموزهم والاحتفال بأعيادهم الوطنية .

٢٩ - واستطرد يقول أن أوكرانيا تبذل قصارى جهدها لاستنباط معايير قانونية دولية تنظم مسألة الأقليات الوطنية ولقد أيدت اعتماد مشروع الإعلان بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات وطنية وعرقية ودينية ولغوية ، وهو الإعلان الذي يشكل موضوع مشروع القرار A/C.3/46/L.3/Rev.1 . وأضاف أن هذه الجهود الدولية التي ترمي الى انجاز صياغة مشروع الإعلان ينبغي أن تكون بمثابة الخطوة الأولى صوب وضع صك قانوني دولي بشأن حقوق الأقليات . وقال إن الأمل معقود على أن تنجز لجنة حقوق الإنسان أعمالها بشأن مشروع الإعلان في وقت يمكن اللجنة الثالثة من النظر فيه أثناء الدورة السابعة والأربعين .

٣٠ - السيد ميورغا - كورتس (نيكاراغوا) : قال إن حقوق الإنسان مسألة أساسية لإرساء دعائم سلم دائم . وفي الوقت ذاته ، فإن السلم والديمقراطية واستخدام الحرية بروح المسؤولية والنهوض بالتنمية كلها عوامل ضرورية

(السيد ميورغا - كورتس ، نيكاراغوا)

لتحقيق التمتع التام بحقوق الإنسان . وقال إن هذه الأهداف مطبقة في اطار حكم القانون تشكل الأساس لأنشطة حكومته على المستويين الوطني والدولي على حد سواء . وذكر أن حكومته أبدت في هذا الصدد ترحيبا خاصا باعلان بونترينس الذي أصدره رؤساء دول أمريكا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وهو صك أعلنت فيه منطقة أمريكا الوسطى بوصفها منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية ، مما أعطى زخما جديدا للتكامل الاقليمي وللحد من التسلح وبتعزيز حقوق الإنسان .

٣١ - واستطرد يقول إن انهاء النزاع الدموي في نيكاراغوا أدى الى حل حركة المقاومة والى خفض أفراد القوات المسلحة والى النزع للسلاح العام ، وهي عوامل أفضت جميعها الى انخفاض كبير في حالات انتهاك حقوق الإنسان . ورغم أن عملية احلال السلم لم تكتمل بعد ، فإن الأغلبية الساحقة من السكان تؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال الحوار والمصالحة . وقال إن التزام حكومته الثابت بارساء دعائم نظام ديمقراطي يتجلى في كونها شرعت في عملية تقوم على التعدد السياسي الحقيقي مما كان باعثا على الثقة في النفوس وعلى فتح المجال أمام جميع القطاعات لابداء آرائها .

٣٢ - ومضى يقول إنه بغية تعزيز التنمية ، شرعت الحكومة في احلال اللامركزية محل المركزية ، وذلك بالحد من البيروقراطية ونقل الموارد والمسؤوليات الى الصعد الاقليمية والبلدية والمحلية . وجعلت من برنامج المعالجة الوطنية حجر الزاوية لجهودها الإنمائية ، ويشمل هذا البرنامج إعادة دمج المتضررين من النزاع في الحياة الاقتصادية المنتجة وترسيخ الهوية الوطنية والتعمير وتنمية البيئة الاجتماعية مع ايلاء اهتمام خاص بحقوق المجموعات الضعيفة .

٣٣ - وأضاف أنه من المعروف جيدا أن صكوك وتشريعات حقوق الإنسان لا تكون لها قيمة حقيقية ما لم تدعم بآليات تنفيذية فعالة . ولذلك يقدر وفده الجهود التي يبذلها الصندوق الاستئماني للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية فيما يتعلق بمساعدة الدول على وضع قواعد قانونية صلة تستطيع أن تقيم عليها صرح الديمقراطية وتعزيز التنمية .

(السيد ميورغا - كورتس ، نيكاراغوا)

٣٤ - ومضى يقول إن حكومته ترى أن حقوق الإنسان والتطور السياسي والتقدم الاقتصادي هي مسائل لا تنفصم عن بعضها البعض . ولذلك ، قامت حكومته باعتماد خطة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبوضع برنامج وطني للوفاق والتأهيل في الميدان الاقتصادي وهو يرمي الى ادماج الفئات الأضعف في المجتمع بأسرع ما يمكن . وذكر أن حكومته تولي أهمية خاصة لاحترام حقوق اللاجئين وغيرهم من الفئات المتضررة من جراء النزاع . وقال إن من دواعي الاعتزاز كون شعب نيكاراغوا بحقوقه الأساسية بما فيها حرية التنقل وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاعتقاد ، وذلك بالرغم من الحالة الصعبة التي تعانيها البلد في فترة ما بعد الحرب . فللمرة الأولى في تاريخ البلد جرى تنظيم احزاب سياسية في المعارضة وسمح لها بالتعبير عن آرائها بحرية ولم يعد يوجد في نيكاراغوا أي سجناء سياسيين .

٣٥ - وذكر أن حكومة شامورا قامت خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من عمرها باتخاذ خطوات لكفالة حماية حقوق الإنسان . وتشمل هذه الخطوات سياسة شاملة لاقامة السلم وإعادة تأكيد الحقوق المدنية والسياسية ؛ والاعتراف باختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وإنشاء وتشغيل آليات الوفاق الاقتصادي والاجتماعي ؛ واصدار قانون للعفو العام ؛ والغاء الخدمة العسكرية ؛ والمراجعة القانونية لحالات مصادرة الممتلكات ؛ والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل ؛ وإنشاء صندوق للاستشار الاجتماعي ؛ وصندوق لمساعدة المجموعات المتضررة .

٣٦ - واستطرد يقول إن إحدى أوجه القصور الرئيسية التي تشكو منها نيكاراغوا تتمثل في انعدام أي ثقافة ديمقراطية وأي تعليم بشأن قضايا حقوق الإنسان . ومع ذلك قامت الحكومة باختطاط سياسة ترمي الى حماية النظام العام والأمن . وستعمل في المستقبل القريب على تضييق الهوة بين التشريعات القائمة والصكوك الدولية بشأن حقوق مختلف الفئات . ورحب باسم حكومته بالقرار الداعي الى عقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ لأنه سيتيح فرصة ثمينة لزيادة الوعي بهذه المسألة في جميع أنحاء العالم وبتحويل الأفكار الى واقع . وقال إن نيكاراغوا ترغب في التعاون مع البلدان الأخرى لضمان المتابعة المناسبة للمؤتمر ، وأن من الأهمية في هذا الصدد تجنب الطابع السياسي للمناقشة المتعلقة بحقوق الإنسان .

(السيد ميورغا - كورتس ، نيكاراغوا)

٣٧ - وقال إن البلدان النامية لا تزال هدفا للتمييز والاجحاف وأن هذه الحالة تؤدي الى تقويض الأمن الدولي وتشكل مصدرا دائما للتوتر والنزاع . لذلك فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ تدابير متضافرة لتعزيز التنمية . وفي هذا الصدد فإن بلده يحبذ عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية وعقد مؤتمر قمة عالمي يكون معنيا بالتنمية الاجتماعية .

٣٨ - السيد رينو (البرتغال) : قال إن بلده دأب منذ سنوات عديدة على التنديد بما تقوم به اندونيسيا في تيمور الشرقية من انتهاك منظم لحقوق الإنسان بما في ذلك حالات الاعدام دون محاكمة والتعذيب والاختفاء والاعتقال التعسفي والسجن لأسباب سياسية . ورغم أن هذه الحقائق جرى التحقق منها من جانب مصادر موثوق بها في مناسبات عديدة ، فإن حملة الدس الاعلامي التي تشنها حكومة اندونيسيا جعلت بعض أعضاء المجتمع الدولي يشكون في حجية مزاعم البرتغال . وقال إن المجزرة التي اقترفتها قوات الأمن الأندونيسي في حق عشرات من الأبرياء في تيمور الشرقية منذ عهد قريب تؤكد وجهة نظر بلده القائلة بأن حكومة اندونيسيا لا تزال متمادية في عملية ابادة التيموريين .

٣٩ - ويبدو أنه كرد فعل للاحتجاج الدولي قامت حكومة اندونيسيا بتعيين لجنة لتقصي الحقائق برئاسة جنرال سابق وعضو في المحكمة العليا تتألف من أعضاء ملحقين بالحكومة أو تابعين لها . ومضى يقول إن اندونيسيا لا تملك أية سلطة شرعية لاجراء هذا التحقيق ، فهذه اللجنة لا تتمتع بالحياد ولا المصداقية وبالتالي فإن تحقيقها لن يعدو أن يكون استهزاء بالتحقيق . وأكد من جديد رأي بلده القائل بأن الطريقة المشروعة الوحيدة لازالة الضباب حول الظروف التي ارتكبت فيها المذبحة تتمثل في اجراء تحقيق مستقل باشراف دولي .

٤٠ - وقال إنه يود أن يسترعي الانتباه الى تزايد نغمة التهديد في البيانات الصادرة عن كبار المسؤولين العسكريين في اندونيسيا . فعلى الرغم من اعتراف المصادر العسكرية الأندونيسية بأن حوادث القتل مسألة يؤسف لها وبأنها جاءت نتيجة "سوء تقدير" من جانب الجنود ، فقد صرح مسؤول عسكري رفيع المستوى بعد وقوع المذبحة بأنه كان لابد من اطلاق النار على العناصر التي حرضت على الاضطرابات ولابد من قتل من رفضوا الانصياع للأوامر . وأضاف أن هذا التصريح وتصريحات أخرى مماثلة إنما يدل على مدى استخفاف كبار الضباط

(السيد رينو ، البرتغال)

العسكريين بأرواح البشر وحقوق الإنسان . وهي تكشف بالاضافة الى ذلك عن كون هؤلاء الضباط يعتبرون اطلاق النار بصورة عشوائية على المدنيين ، بمن فيهم النساء والأطفال ، اجراء ضروريا ومقبولا . ويتضح من الأدلة أن المذبحة لم تكن حادثة معزولة وإنما محاولة متعمدة للقضاء على أي مقاومة .

٤١ - ومضى يقول إنه على الرغم من الاحتجاج الدولي على المجزرة ، تدهورت الحالة في تيمور الشرقية . فالجرحى يحجمون عن التماس العلاج في المستشفيات خشية التعرض لأعمال الانتقام ، ومئات السكان زج بهم في السجون ولم يرد منهم خبر منذ ذلك الحين ؛ وثمة قيود توضع على امكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية الى السجناء والجرحى ؛ وهو ما يعد انتهاكا صارخا لالتزامات اندونيسيا بموجب الاتفاقات الدولية . وأضاف أن من المروع كذلك ما تردد من أنباء مؤداها أن بعض شهود العيان ممن شهدوا المذبحة وعمليات اعدام السجناء قتلوا كجزء من عملية التستر على الجريمة . وبالاضافة الى ذلك أودع عشرات الطلاب التيموريين السجن لقيامهم بمظاهرة سلمية تندد بالمذبحة .

٤٢ - وأضاف أن هناك معلومات تبعث على القلق مفادها أن حكومة اندونيسيا تحاول مجددا عزل تيمور الشرقية عن بقية العالم . فلقد أصبح من العسير للغاية الاتصال بالأشخاص هنالك عن طريق الهاتف . وأن المسؤولون الاندونيسيون أشاروا الى أنه ستحظر امكانية وصول الصحفيين والدبلوماسيين الى الاقليم . فقد حرمت منظمات عبر حكومية مثل هيئة العفو الدولية والمنظمة الصحفية المسماة "مرصاد آسيا" من دخول الاقليم . فثمة كل ما يدعو الى الاعتقاد بأن حكومة اندونيسيا تحاول أن تخفي عن المجتمع الدولي العنف المستمر ضد سكان عزل من السلاح .

٤٣ - وقال إن الأعمال الوحشية التي اقترفتها القوات المسلحة لاندونيسيا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قوبلت بادانة قوية من جانب المجتمع الدولي الذي يطالب باجراء تحقيق محايد باشراف دولي . ومضى يقول إن السبب الجذري وراء مأساة شعب تيمور الشرقية يعود الى حرمانه من حقه الأساسي في تقرير المصير ، فلقد انتهك هذا الحق نتيجة احتلال القوات المسلحة للاقليم وما نجم عنه من انكار دائم لارادة شعب تيمور الشرقية . وسأل المجتمع الدولي كم يلزم من مجازر أخرى قبل أن يقرر مساعدة شعب تيمور الشرقية .

٤٤ - السيد مور (اسرائيل) : أكد على معاناة اخوانه اليهود واخواته اليهوديات في سوريا خلال الـ ٤٠ سنة الماضية . ومضى يقول إن حوالي ٨٠٠ ٣ يهودي يعيشون في سوريا اليوم معظمهم في حي اليهود بدمشق . وقال إن هذه الأقلية الصغيرة التي لا حول لها ولا قوة تحتاج أيما احتياج للحماية . ورغم الوعود التي قدمها النظام السوري فإن حالة يهود سوريا لا تزال أصعب من أي وقت . فالمخابرات ، أي جهاز الاستخبارات السوري ، يخضع اليهود للمراقبة والتخويف والملاحقة باستمرار . وذكر أن أي يهودي سوري يود زيارة الغرب يلزم أولا بتقديم طلب الى فرع اليهود بجهاز المخابرات للحصول على جواز سفر ، كما يلزم بترك أفراد أسرته المباشرة وراءه كضمان بشري ويترك مبلغ كبير من المال ضمانا لعودته .

٤٥ - ومضى يقول إن يهود سوريا ، على خلاف يهود البلدان العربية الأخرى ، حظر عليهم الحق في الهجرة منذ قيام الدولة الحديثة في سوريا في ١٩٤٧ . وأما الذين يسمح لهم بمغادرة البلد فلقد جبروا على التنازل عن جميع المطالبات باملاكهم قبل الهجرة . ولا تزال هذه الممارسة مستمرة حتى الآن . والمفارقة المأساوية هي أن القانون السوري ، الذي يفترض فيه حماية الحقوق ، أصبح أداة أخرى للقمع على يدي الدولة . ولقد تبين لليهود الذين احتكموا الى المبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني أو الى التزامات سوريا بموجب القانون الدولي أنهم محرومون من حقوقهم وأن مجرد محاولة ممارستها يعرضهم لحملات المعاقبة . وأضاف أن هذه السياسة التي تنتهجها الحكومة السورية بشكل منتظم ازاء مواطنيها اليهود تشكل انتهاكا للاتفاقيات الدولية التي تعد سوريا طرفا فيها ، بما فيها العهدان الدوليات الخاصان بحقوق الإنسان والقواعد الأساسية للقانون الدولي العرفي مثل الحق في الهجرة والحق في الحماية ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة .

٤٦ - وأضاف أنه على الرغم من أن سوريا وقعت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري فإن حالات انتهاك حقوق الإنسان في هذا البلد مستمرة ومنتشرة ، وخاصة انتهاك حقوق الأقلية اليهودية . وذكر أنه منذ عام ١٩٦٨ ظل الأفراد الذكور في أسر يهودية شتى يودعون السجن لشهور عديدة في قنوات تنعدم فيها كل الدلائل على المدة التي سيخلى سبيلهم بعد انقضائها . وهم غالبا ما يودعون الحبس الانفرادي . مما يعرض أسرهم للمعاناة النفسية والضوائق الاقتصادية الشديدة . وذكر أنه يوجد حاليا ستة يهود سوريين مودعين في

(السيد مور ، اسرائيل)

السجن لمحاولتهم مغادرة البلد ؛ وأن اثنين من هؤلاء ظلا مودعين في السجن منذ ١٩٨٧ . وتفيد الأنباء بأنهما دخلا في اضراب عن الطعام وهو اجراء لم يسبق له مثيل في سوريا .

٤٧ - واستطرد يقول إن سوريا تنتهك القوانين التي تضعها بنفسها . فدستورها يشدد على أهمية حكم القانون كأساس للمجتمع والدولة ، وعلى كفالة حرية الاعتقاد وتكوين الجمعيات للمواطنين وعلى حظر تعذيب المعتقلين ومعاملتهم بصورة مهينة . بيد أن نظامها منذ أمسك حزب البعث بزمام السلطة في ١٩٦٤ ، قام بوضع قيود شديدة على تحركات اليهود داخل سوريا نفسها وفي مناطق اقامتهم . ولا يزال أي تحرك غير عادي يعرض من يقوم به للاحتجاز والمعاملة المهينة والتعذيب . وأن يهود سوريا لم يحصلوا بعد على الحق في الهجرة بغرض لم شمل الأسر .

٤٨ - ومضى يقول إن مواقف سوريا ازاء الأقلية اليهودية والدين اليهودي تتجلى في اعجاب حزب البعث الحاكم بالأيديولوجية النازية التي تشدد على عنصر النقاوة العرقية . وأن سوريا تظهر هذا التعاطف مع هذه القضية النازية بايوائها المستمر لأحد مجرمي الحرب النازيين المعروفين حق المعرفة والذي ظل مقيما في هذا البلد منذ ١٩٥٠ تحت حماية الحكومة السورية .

٤٩ - وقال إن من الضروري جعل محنة يهود سوريا معروفة جيدا على الصعيد العالمي ، نتيجة للتدابير المتخذة بشأنهم على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف . فلقد آن الأوان ليرفع جميع أنصار القضايا الإنسانية اصواتهم ضد هذا الشر . اذ من الواجب وضع حد لاستغلال الأرواح البشرية لأسباب سياسية . فلقد سبق أن سكتت الشعوب من قبل على ما ارتكب في حق اليهود من شرور ، وأن الصمت مرة أخرى جريمة لا تغتفر .

٥٠ - السيد الفارو - نيدال (السلفادور) : ذكر أن بلده ظل لسنوات عديدة يخوض غمار نزاع مسلح عاد عليه بالويل والهلاك وخراب المياكل الأساسية الاقتصادية . وأضاف أن شعب السلفادور اختار طريق السلم وهو يؤيد قرار الحكومة الذي يقضي بالدخول في مفاوضات مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) بغية إحلال

(السيد الفارو - نيدال ، السلفادور)

السلم . فإنه بفضل مساعدة الأمين العام والحكومات الصديقة أدت هذه المفاوضات الى نتائج حقيقية تشير الى أن السلم في السلفادور غدا في متناول اليد .

٥١ - ومضى يقول إن حكومته ملتزمة بوضع حد للحرب وذلك باستئصال العامل الرئيسي وراء حالات انتهاك حقوق الإنسان . وأضاف أنه لا يمكن ضمان الحرية إلا على أساس حكم القانون . وقال إن عملية الديمقراطية تهيئ الآن الشروط السياسية والاقتصادية والثقافية اللازمة لتطوير الفرد بشكل تام . وأضاف أن المجتمع الدولي أخذ يتجه تدريجيا الى النظر في الحالة في بلده بصورة أكثر موضوعية ولذلك بدأت بوادر نهاية النزاع المسلح تلوح في الأفق وهو السبب الرئيسي وراء انتهاكات حقوق الإنسان ، مما أدى الى خلق مناخ يدعو الى عدم احترام هذه الحقوق . وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور قد صممت بحيث تؤدي مهامها في جو يسوده السلم . وحالما يتم التوقيع على اتفاق نهائي لاحلال السلم ستصبح الحالة العامة أكثر مواتاة لزيادة إعمال حقوق الإنسان في البلد . لذلك أصبح من الضروري استخدام الحوار وسيلة للسلم من أجل تعزيز هذه الحقوق .

٥٢ - وأضاف أن مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السلفادور (A/C.3/46/L.51) يؤيد الاستمرار في المفاوضات الى أن يتم التوصل الى الاتفاقات السياسية اللازمة لوضع حد للنزاع المسلح باعتبار ذلك أفضل طريقة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان . لذلك فإن وفده يعرب عن تقديره لمقدمي مشروع القرار لامعان النظر في هذه الحالة ، ويأمل في اعتماده بتوافق الآراء .

٥٣ - تولى السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) رئاسة الجلسة .

٥٤ - السيد حسين (باكستان) : أشار الى أن السنوات القليلة الماضية شهدت تحولات هامة على الصعيد السياسي الدولي . ومضى يقول إن شعب أفغانستان الباسل أفلح ، بعد صراع طويل وشاق في تحرير أراضيه من الاحتلال الأجنبي . ومضى يقول إن التوقيع على اتفاقات جنيف وما أعقبها من انسحاب للقوات الأجنبية من أفغانستان هما تطوران ايجابيان رغم أنهما لم يعدا بالسلم على هذا البلد الخراب . وأضاف أن قيام حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل ارادة الشعب الأفغاني أمر لا بد منه لتسوية النزاع . وقال إن باكستان أكدت مرارا على التزامها بتسوية

(السيد حسين ، باكستان)

سياسية شاملة لمشكلة أفغانستان بما في ذلك اجراء سلسلة من المشاورات مع البلدان المعنية ومحادثات ثلاثية مع جمهورية ايران الاسلامية والمجاهدين الأفغان . وأضاف أن بلده يؤيد لذلك تأييدا تاما لخطة الأمين العام ذات النقاط الخمس والبيان الأمريكي السوفياتي المشترك بشأن قيام الطرفين في وقت واحد معا بوقف عمليات تسليم الأسلحة الى حليف كل منهما ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٥٥ - ومضى يقول إن الوجود المستمر لما يربو على ٦ ملايين من اللاجئين في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية إنما هو انعكاس محزن لحالة حقوق الإنسان في أفغانستان . وأضاف أن حالة اللاجئين هي في حد ذاتها مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان لأنها تنطوي على الحق في تقرير المصير والحق في الحياة والحق في حرية التنقل . وطالما ظل هؤلاء اللاجئين ، الذين يمثلون ثلث سكان أفغانستان غير قادرين على الرجوع طوعا الى ديارهم فلن يكون بامكانهم ممارسة حقهم في تقرير المصير بشكل تام .

٥٦ - وذكر أن باكستان ، وهي تود أن تقف على عودة اللاجئين الأفغان بسرعة الى ديارهم ، في ظل كنف الأمن والعزة ، دأبت لأكثر من ١٢ سنة على توفير المأوى لما يزيد عن ٣ ملايين لاجئ أفغاني . وأضاف أن الانخفاض الذي حدث مؤخرا في المساعدة الإنسانية الدولية لم يقتصر على مفاقمة الصعوبات التي تواجه هؤلاء اللاجئين ، وإنما فرض كذلك قيودا جادة على موارد بلده الشحيحة أصلا . ولذا فإن وفده يناشد المجتمع الدولي الاستمرار في الوفاء بالتزاماته حتى اكتمال العودة الطوعية للاجئين الأفغان .

٥٧ - واستطرد يقول إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقمع الوحشي والقتل العشوائي أصبحت من الأمور المدرجة في جدول الأعمال اليومي في ولاية جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي . وأضاف أن مطالب الشعب الكشميري بشأن الاعتراف بحقه في تقرير المصير قوبلت بقمع لا رحمة فيه من جانب قوات الهند العسكرية وشبه العسكرية وشبه العسكرية . ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وولاية كشمير المحتلة من قبل الهند في حالة اضطراب تام . فلقد انهار النظام السياسي والاداري وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد . وقال إن العالم يتفرج بلا مبالاة على عملية تدمير منظم لعين كيان المجتمع في ذلك البلد . وأضاف أن ثمة تقارير متسقة تتحدث عن حالات القتل العشوائي ، والتعذيب ، والاعتقال التعسفي والتفتيش غير القانوني من منزل الى منزل والاغتصاب الجماعي للنساء .

(السيد حسين ، باكستان)

فخلال الاثنين وعشرين شهرا الماضية لقي ما يزيد عن ٥٠٠ شخص من المدنيين الأبرياء حتفهم وأصيب بجراح عدد يزيد عن ذلك بكثير . وذكر أن آلاف الناس أصبحوا بلا مأوى من جراء سياسة حريق الأرض التي تمارسها السلطات الهندية ، حيث جرى تدمير أحياء بكاملها بدعوى أنها مآوي يختبئ داخلها المناضلون المزعومون .

٥٨ - وأضاف أنه ورد في تقارير نشرتها مؤخرا هيئة العفو الدولية ووزارة خارجية الولايات المتحدة والنشرة المعنونة "مرصاد آسيا" سرد لحالات انتهاك حقوق الإنسان في اقليم كشمير المحتل وفقا لتسلسلها الزمني . بل أن حتى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وأصحاب الضمائر الحية في الهند قد قاموا بجمع معلومات عن الفظائع التي ارتكبت في هذا الاقليم . وذكر فريق انشأته أربع منظمات هندية معنية بحقوق الإنسان ، في تقييمه للحالة هناك ، أن جميع السكان المسلمين نفروا عن بكرة أبيهم عن الهند وأن هذا النفور يعود الى ما تمارسه الحكومة من سياسات ممعنة في القمع ، مما أدى الى الشعور بالمرارة والحنق . واستنتجت لجنة كشمير مبادرة في تقرير أعدته وأشارت فيه الى الفظائع التي ارتكبت هناك ، أن حالات انتهاك حقوق الإنسان الصارخة جاءت نتيجة سياسة رسمية . ولقد اتضح ذلك لأعضاء الفريق عند لقائهم مع كبار المسؤولين في الادارة حيث برروا هذه التدابير بكونها ضرورية لكبح جماح "الارهاب" .

٥٩ - وقال إن العديد من هذه التقارير وثقت وقوع الفظائع العديدة التي ارتكبتها قوات الأمن الهندية وطالبت باتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لهذه الأفعال وباجراء تحريات قضائية في جميع الادعاءات وباطلاق سراح المحتجزين بدون تهم وبالسماح لهيئة العفو الدولية وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بزيارة اقليم كشمير المحتل للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان . ولقد ترددت هذه المطالبات على لسان نواب البرلمان الأوروبي ومجلس نواب الولايات المتحدة وبرلمان المملكة المتحدة الذين أكدوا أيضا على حق اقليم كشمير في تقرير المصير .

٦٠ - وقال إن الانتفاضة العفوية التي حدثت في اقليم كشمير المحتل إنما تقوم دليلا ملموسا على عزم الشعب على التخلص من الحكم الهندي وتحديد مصيرهم بنفسه . وأضاف أن الحالة البشعة السائدة الآن إنما تكشف زيف الانتخابات المزعومة التي أجريت في هذا الاقليم . وبالاضافة الى ذلك ، فإن مجلس الأمن أكد من جديد ، فعلا ،

(السيد حسين ، باكستان)

في قراريه ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) أن أي اجراء تتخذه ماتسمى بالجمعية التأسيسية المنعقدة في اقليم كشمير المحتل لن يعكس ارادة شعب جامو وكشمير لأن هذه الجمعية لا تشكل استفتاء حرا ومحايدا أجري برعاية الأمم المتحدة . وأضاف رغم أن الهند حاولت أن تنسب حالة الاضطراب في المنطقة الى تدخل باكستان ، فإن رفضها قبول اقتراح باكستان بانشاء آلية محايدة لرصد الحالة والتحقق منها بصفة مستقلة إنما يدل على أن ادعاءاتها لا أساس لها من الصحة .

٦١ - وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان في اقليم جامو وكشمير ستستمر في تقويض التزام العالم مجددا بصيانة كرامة الإنسان الى أن تكون الهند قد وافقت على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقبول حق شعب المنطقة في تقرير المصير .

٦٢ - السيد فاسيلاكيس (اليونان) : أعلن أن وفده يوافق تماما على البيان الذي أدلى به في اجتماع سابق ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن البند ٩٨ (ج) .

٦٣ - ومضى يقول مما يؤسف له إن مشكلة انتهاك حقوق الإنسان في قبرص لم تخفف حدتها نتيجة المناخ الدولي الجديد الذي يشجع احترام هذه الحقوق ، ويعود ذلك الى رفض تركيا تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن قبرص . فبعد سبعة عشر عاما على الاحتلال التركي ، لا يزال ما يقرب من ٤٠ في المائة من الاقليم القبرصي خاضعا للاحتلال . وفضلا عن ذلك قامت تركيا بفرض قيود على حرية التنقل والحق في حيازة الملكية في قبرص بتقسيمها للبلد الى شطرين . فهنالك ٠٠٠ ٢٠٠ من القبارصة اليونانيين ممن أرغموا على الفرار من شمال قبرص لا يزالون في عداد اللاجئين في بلدهم ولا يزالون محرومين من ممتلكاتهم .

٦٤ - كذلك قامت تركيا بتغيير الهيكل الديموغرافي للمناطق المحتلة من قبرص . فقبل الاحتلال الذي وقع في عام ١٩٨٢ كانت نسبة القبارصة اليونانيين ٨٢ في المائة من اجمالي السكان ونسبة القبارصة الأتراك ١٨ في المائة . وبعد ذلك عمدت تركيا الى نقل مستوطنين بأعداد ضخمة الى المنطقة وبمنحهم منازل وممتلكات اللاجئين من القبارصة اليونانيين المطرودين . وقال إن كون الآلاف من القبارصة الأتراك قد نزحوا من الجزيرة إنما تدل

(السيد فاسيلاكيس ، اليونان)

على أن تدفق المستوطنين الذين يبلغ عددهم الآن ٠٠٠ ٨٠ وعلى أن وجود ٠٠٠ ٣٥ من الجنود الأتراك إنما تم على حساب سكان قبرص جميعا . وخلص الى القول بأن هذه السياسة التركية تشكل انتهاكا صارخا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة .

٦٥ - واستطرد يقول إن الانخفاض الهائل الذي طرأ على عدد القبارصة اليونانيين الذين ظلوا محصورين في المنطقة المحتلة بما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ في عام ١٩٧٤ بحيث وصل عددهم الى ٦٠٠ شخص في الوقت الحاضر ، جاء نتيجة للقمع والتمييز وأعمال الملاحقة والعنف التي تمارسها السلطات التركية . وعلى الرغم من اعتماد الأمم المتحدة لعدد من القرارات وانشائها في ١٩٨١ للجنة الأشخاص المفقودين في قبرص . لم يعثر على أي من هؤلاء الأشخاص المقدر عددهم بما يزيد عن ٦٠٠ ١ شخص ويعود السبب في ذلك الى عدم استعداد تركيا للتعاون . ويعد طمسها المنظم للتراث الثقافي للمنطقة المحتلة من قبرص مثال آخر على ما تقوم به من انتهاك لحقوق الإنسان .

٦٦ - ومضى يقول أنه لا يمكن ايجاد حل عادل ودائم ما لم تنسحب قوات الاحتلال التركية من قبرص . وأن قرار مجلس الأمن ٧١٦ (١٩٩٠) الذي يتمشى مع الاتفاقات الرفيعة المستوى المبرمة بين طرفي النزاع في قبرص ، يؤكد من جديد على المبدأ الذي يقضي بأن تكون أية تسوية قائمة على سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ورفض أي اتحاد لها مع أي بلد آخر سواء كان كليا أو جزئيا وأي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال ، ورغم أن الحكومة اليونانية رحبت بهذا القرار ، فإن الحكومة التركية فسرت أحكامه بصفة انتقائية في الوثيقة A/46/584_S/23156 . وأكد من جديد عزم حكومته على تقديم الدعم البناء لمهمة الأمين العام القائمة على المساعي الحميدة في قبرص كي يتسنى بذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع ؛ وحث الحكومة التركية على أن تحذو حذو حكومته .

٦٧ - ثم التفت الى ما جاء على لسان ممثل تركيا في البيان الذي أدلى به بشأن البند ٩٨ (ج) من زعم بارتكاب حالات انتهاك لحقوق الإنسان في حق الأقلية المسلمة في اليونان ، فقال إن هذه المزاعم لا تعدو أن تكون محاولة لصرف الانتباه عن سوء معاملة تركيا للأقليات الموجودة في اقليمها ولكنها تشكل أيضا تحريفا للوقائع . ومضى يقول إنه بموجب اتفاقية لوزان الموقعة في ١٩٢٣ ، يحق لكل من الأقلية المسلمة في اليونان والأقليات غير المسلمة في

(السيد فاسيلاكيس ، اليونان)

تركيا التمتع معا بنفس الحماية . بيد أن ما تنتهجه تركيا من سياسة منظمة ترمي الى اجتثاث الأقلية الأرثوذوكسية من اقليمها تتجلى في تقلص عدد هذه الأقليات من السكان بما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في عام ١٩٢٣ الى ٠٠٠ ٣ شخص فقط في عام ١٩٩١ .

٦٨ - وعلى النقيض من ذلك ، فإن عدد السكان من الأقلية المسلمة في اليونان زاد من ٠٠٠ ١٠٦ نسمة الى ٠٠٠ ١٢٠ نسمة وأن عدد المدارس التي تلبي احتياجات هؤلاء المسلمين زاد من ٨٦ مدرسة في عام ١٩٢٣ الى ٣٠٠ مدرسة في عام ١٩٩١ . ويتمتع هؤلاء المسلمون بحرية استعمال اللغة التركية ، المنطوقة والمكتوبة سواء في الحياة العامة أو الخاصة ، وبالاضافة الى ذلك فإن للأقلية المسلمة الآن ممثلان في البرلمان اليوناني سمحا لهما بأداء القسم على القرآن لدى تولي مناصبهما . ويتجلى نزول اليونان عند رغبة مواطنيها المسلمين في تعيينها لزعمائهم المعترف بهم قانونا بوصفهم زعماء المسلمين لها بطريقة مباشرة وإنما على أساس توصيات تصدر على لجنة اسلامية تتألف من علماء الدين وغيرهم من العلمانيين وكذلك في قبولها لأحكام شريعتهم في مسائل قانون الأسرة .

٦٩ - ولذلك فبدلا من توجيه الاتهامات الزائفة ضد اليونان ، فإن تركيا التي هي محل رقابة مستمرة من جانب الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان سوف تحسن عملا لو ركزت جهودها على تحسين سجلها البائس في مجال حقوق الإنسان .

٧٠ - السيد مورا غوداي (كوبا) : قال إنه على الرغم من أن التغييرات التي طرأت مؤخرا على هيكل العلاقات الدولية جاءت ببعض النتائج الايجابية فإنها لا تبشر جميعها بالخير فيما يتعلق بمستقبل شعوب العالم الثالث ، حيث أن ما يسمى بانتصار القيم العالمية العائد سببه الى حد بعيد الى تراجع الاشتراكية يمكن تفسيره بأنه خطر على السيادة الوطنية في بلدان العالم الثالث وعلى حق هذه البلدان في تقرير المصير ، وذريعة لانتهاج سياسات اقتصادية دولية تمييزية . وبالتالي فإنه منزعج لأن يلاحظ أن المبادرات الجديدة التي اقترحتها البلدان الصناعية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة تنزع جميعها الى تكريس هذا النظام العالمي الجديد الذي لا يمت لمصالح البلدان النامية بصلة . وقال إن نظرية السيادة المحدودة ، التي تجلت في مفاهيم من قبيل المساعدة الإنسانية والانتخابية إنما هي محاولة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

(السيد مورا غوداي ، كوبا)

٧١ - وقال إن ممثلي البلدان النامية في اللجنة الثالثة شجبوا حالات انتهاك حقوق الإنسان في الجنوب ، بينما تجاهلوا العنصرية ومعاداة الأجانب والشيوعية في الشمال . ومضى يقول تقع على البلدان النامية مسؤولية معالجة هذه الظواهر التي أدت في الماضي الى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

٧٢ - ومضى يقول إن الشمال يحاول التلاعب بآليات الأمم المتحدة ومفاهيمها من أجل فرض الهيمنة لنظام سياسي أوحد لا يستجيب لاحتياجات شعوب العالم الثالث . وتبدو هذه الممارسة في ما يسمى بشروط احترام حقوق الإنسان التي لا بد من توفرها للحصول على المساعدة الانمائية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . بيد أنه من الواضح ، أن الشمال لا يعير أية التفاتة حقيقية لحقوق الإنسان في الجنوب . اذ أن السياسات التي يمارسها في المجال الاقتصادي تحرم شعوب العالم الثالث من حق الإنسان الأساسي في الحياة .

٧٣ - واستطرد يقول إنه لا يمكن للديمقراطية والعدل الحقيقيين أن يسودا حقا إلا اذا ما أزيلت أوجه الاجحاف في توزيع الثروة وهيئت الظروف اللازمة لضمان استفادة جميع الشعوب من الفوائد الاجتماعية والحقوق السياسية بشكل غير منقوص . ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدورها إلا من خلال تعاون دولي حقيقي يقوم على احترام حق الشعوب في أن تختار نظمها الاجتماعية والسياسية الخاصة عن طريق آليات التدخل المتمثلة في ما يسمى بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة .

٧٤ - وتساءل عن السبب وراء الاقتراح الداعي الى إنشاء مكتب لمنسق المسائل الانتخابية في حين أن الأمين العام أشار في تقريره A/46/609 الى أن معظم الدول الأعضاء تعترض على إنشاء جهاز جديد للأمم المتحدة لكي يتولى التحقق من الانتخابات أو تقديم المساعدة الانتخابية . وقال إنه اذا ما أنشئ هذا الجهاز ، فهو يود أن يقف على طريقة استخدامه في البلدان الغربية مثل الولايات المتحدة حيث ينتخب من يمسكون بزمام السلطة بنسبة لا تتعدى ٢١ في المائة من مجموع عدد الناخبين وحيث لا تعني الديمقراطية سوى رفاه نخبة مختارة .

٧٥ - وأضاف أنه لا يجوز نعت من يدعون بطولة الدفاع عن حقوق الإنسان بصدق النوايا الى أن يدينوا حالات الاجحاف التي ترتكبها الدولة العظمى الوحيدة التي بقيت في العالم ، ويعينوا مقررا خاصا للتحقق من حالات

(السيد مورا غوداي ، كوبا)

انتهاك حقوق الإنسان التي ترتكب في حق السجناء السياسيين من أبناء بورت ريكو المعتقلين في الولايات المتحدة . وأكد أنه لم تحدث أبدا أن تعرض سجين سياسي في كوبا للعنف البدني ولم يحدث أبدا أن اختفى أي سجين . ومن هذا القبيل أمكن لكوبا بناء مجتمع أكثر عدلا وإنسانية على الرغم من وضعها كدولة نامية تواجه عداء واعتداء أقوى بلد في العالم . وأضاف أن الولايات المتحدة قامت بأساليب ملتوية بفرض حصار اقتصادي على كوبا من النوع الذي لا يفرض إلا في حالة ارتكاب اخطر حالات انتهاك حقوق الإنسان فلن تكون هناك موضوعية حقيقية وتعاون وحوار بشأن مسألة حقوق الإنسان .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠